التماسك الاجتماعي
ماهيته ، أبعاده ، مقوماته

كاظم حبيب حميد & أ.د. ثائر رحيم كاظم
جامعة القادسية / كلية الآداب / قسم علم الاجتماع
Kadhimhabeeb9@gmail.com thaer.raheem@qu.edu.iq

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٣/٢٤
تاريخ القبول : ٢٠٢٣/٣/٣١

الخلاصة :

يسعى البحث إلى التعرف على التماسك الاجتماعي الذي يمثل موضوعاً هاماً من موضوعات الدراسة والبحث في مختلف اختصاصات وفروع علم الاجتماع ، وهو يشير بصورة عامة إلى مدى تآزر وتضامن أفراد المجتمع بغية الحفاظ على استقرار المجتمع ، وقد هدف البحث إلى التعريف بالتماسك الاجتماعي ومعرفة ماهيته وطبيعته ، كما هدف البحث إلى معرفة أبعاد التماسك الاجتماعي ، فضلاً عن التعرف على بعض المقومات الضرورية لتحقيق التماسك الاجتماعي ، خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها إن التماسك يمثل واحداً من العوامل الرئيسة لقيام المجتمعات واستقرارها ، وتعتبر عملية التماسك الاجتماعي احدى أهم خصائص المجتمع الإيجابية لأنها تحافظ على روح الجماعة وتضامنها ومعنوياتها وتعمل على خلق نسيج متين بين أعضائها وتمنحهم هوية موحدة ، وأن التماسك الاجتماعي ينطوي على مجموعة من الأبعاد كالتضامن الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والتكامل الاجتماعي ، ثم انتهى البحث إلى جملة من التوصيات منها ضرورة تظافر جهود الأفراد لتحقيق أعلى مستوى للتماسك من خلال نبذ كل الانماط السلوكية التي تقلق استقرار المجتمع ، الالتزام بالتعاليم الدينية وتأصيل دور القيم والعادات والتقاليد في توجيه سلوك الأفراد لتحقيق مجتمع متماسك والتي تشكل بمجموعها منظومة القيم والمعايير والثقافة .

الكلمات المفتاحية : التماسك الأجتماعي ، مقومات التماسك الأجتماعي ، ابعاد التماسك الأجتماعي

Social Cohesion

its nature , dimensions , and Ingredients

Prof.Dr.Thaer Raheem Kadhim Kadhim Habeeb Hameed

University of Al-Qadisiyah / College of Arts / Department of Sociology

thaer.raheem@qu.edu.iq Kadhimhabeeb9@gmail.com

Received Data: 24/3/2023
Accepted Data : 31/3/2023

Abstract

The research is in the various disciplines and branches of sociology, and it refers in general to the extent of solidarity Individuals of society in order to maintain the stability of society. The research aimed to define social cohesion and know what it is and its nature. The necessary ingredients to achieve social cohesion. The research concluded a number of results, the most important of which is that cohesion represents one of the main factors for the establishment and stability of societies. And that social cohesion involves a set of dimensions such as social solidarity, social integration and social Consolidation, then the research ended with a number of recommendations, including the necessity of concerted efforts of individuals to achieve the highest level of cohesion by renouncing all behavioral patterns that disturb the stability of society, adherence to religious teachings and rooting the role of values and customs Traditions guide behavior Individuals to achieve a cohesive society, which together form a system of values, standards and culture .

Keywords: Social cohesion, elements of social cohesion, dimensions of social cohesion

المقدمة :

يتكون كل مجتمع في عصرنا الحديث من مجموعة من الأنساق أو المؤسسات التي تكوِّن البنية الاجتماعية له ، وهذه البنية الاجتماعية بكل تأكيد تتطلب وجود عملية توازن بين جميع الأنساق المكونة لها إذا ما أرادت أن تبني مجتمعاً مستقراً معافى ، ولا شك إن عملية التوازن بين الأنساق الاجتماعية في أي مجتمع تتطلب قيام كل نسق بدوره في المجتمع بالشكل الذي ينمي ويطور البنية الاجتماعية ويدفع عجلة تطور المجتمع إلى الأمام هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يكون قيام أي نسق بدوره بشكل يكمل ما تقوم به الأنساق الأخرى من أدوار لا أن يتقاطع أو يتعارض معها .

إن عملية توازن الأنساق المكونة للبنية الاجتماعية تتطلب التوافق بين الأفراد والتضامن أو التآزر أو التعاون فيما بينهم لبناء مجتمع مستقر وهو ما نسميه بـ**(التماسك الاجتماعي)** الذي يمثل عاملاً أساسياً من عوامل قيام المجتمعات الإنسانية ، بدءاً من مجتمعات الصيد والرعي والالتقاط التي تعلم فيها الإنسان كيف يتعاضد ويتعاون مع أخيه الانسان للحصول على المستلزمات الاساسية للحياة ، مروراً بمجتمعات الزراعة التي اعتمدت بالدرجة الأساس على تعاون الأفراد في الزراعة والحصول على الطعام ، وانتهاءً إلى ما وصلت إليه المجتمعات المعاصرة والحديثة التي قامت على أساس فكرة توافق الافراد على تكوين الدولة والنظام السياسي ، وكذلك التوافق على ممارسة الطقوس والأديان وتشريع القوانين وسيادة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تمثل بمجموعها عوامل جاذبة للتماسك فيما بينهم .

وقد جاء البحث الحالي ليتطرق إلى التماسك الاجتماعي لما له من أهمية في قيام المجتمعات متضمناً مشكلة البحث واهميته وأهدافه ثم التعريف بالتماسك الاجتماعي ، ومن ثم التطرق إلى ماهيته وأبعاده ومقوماته الأساسية انتهاء ببعض الاستنتاجات والتوصيات .

أولاً : مشكلة البحث Research Problem

يعتبر التماسك الاجتماعي صمام أمان المجتمع وتوافقه واستقرار العلاقات الاجتماعية فيه ، لذا فقد حظي بعناية كبيرة في دراسات الباحثين في علم الاجتماع ، فعندما يكون المجتمع مستقراً وخالياً من المشاكل والاضطرابات والصراعات الداخلية فهذا يدل على إن عوامل التماسك الاجتماعي فعالة وقائمة في المجتمع ، وعلى العكس فإن أي خلل أو ضعف يصيب بنية المجتمع من خلال انتشار المشكلات الاجتماعية أو

الصراعات الداخلية أو التفكك الاجتماعي وكل ما يمثل حالة من اللا انتظام في المجتمع ، وتحول المجتمع من حالة التوافق والانسجام إلى حالة من عدم الاستقرار والاضطراب فهذا يعني إن هناك خلل في آليات التماسك الاجتماعي .

وقد اصبحت دراسات التماسك الاجتماعي متشعبة ومتعددة في اختصاصات عدة فضلاً عن دراسات علم الاجتماع ، فهناك دراسات الانثروبولوجيا وعلم النفس أيضاً كونه ينبع من خلال عملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد ، وهذا التفاعل قد يكون إيجابياً فحينها يعزز التماسك الاجتماعي ، أو قد يكون سلبياً يؤثر سلباً على تماسك المجتمع ، من هنا جاء البحث الحالي ليتناول التماسك الاجتماعي كجانب مهم من الحياة الاجتماعية وفق دراسة سوسيولوجية تستهدف التعرف على مفهومه ، وماهيته وطبيعته ، وبعض المقومات الأساسية التي يقوم عليها .

ثانياً : أهمية البحث Research Importance

تعتبر دراسات التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع وأنساقه في غاية الأهمية إذا ما أردنا دراسة المجتمع وبنيته الاجتماعية وفق الأطر العلمية والمناهج السوسيولوجية ، ولا شك أن عملية التماسك الاجتماعي تمثل جانبا مهما من الحياة الاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات كونها تنبع من المجتمع ذاته من خلال التفاعل الإيجابي بين أفراده وتوافقهم على قواعد سلوك معينة تفرضها البيئة الاجتماعية بفعل عوامل عدة أبرزها الدين والعادات والقيم والتقاليد ومعطيات الثقافة التي تتفق مع ثقافة المجتمع بصورة عامة .

وتتجلى أهمية دراسة التماسك الاجتماعي في جانبين مهمين ، أولهما الجانب النظري الذي يسلط الضوء على طبيعة التماسك الاجتماعي والتطرق إلى أبعاده ، والتعرف على جهود الباحثين الذين تناولوا التماسك الاجتماعي في دراساتهم ومدى أهمية البحث الحالي في تحقيق إضافة جديدة تكون مكملة لما جاء به الباحثون من دراسات ، والجانب الآخر هو الجانب التطبيقي الذي يتمثل في الدراسة الميدانية التي تأتي من القياس والتدريب لعوامل تحقيق التماسك الاجتماعي في مجتمع ما وفي فترة زمنية محددة .

ثالثاً : أهداف البحث Research Aims

١- التعرف على مفهوم التماسك الاجتماعي .

٢- التعرف على ماهية التماسك الاجتماعي وطبيعته .

٣- معرفة أبعاد التماسك الاجتماعي والتي تشير بمسمياتها إلى مدى تماسك المجتمع .

٤- عرض المقومات الأساسية التي يتم من خلالها تحقيق التماسك الاجتماعي .

رابعاً : تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية Scientific Concepts & Terms

التماسك الاجتماعي social cohesion

يعد مفهوم التماسك الاجتماعي مفهوماً معقداً نتيجة تعدد أبعاده ومستوياته ، فهو يختلف باختلاف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما أنه يتناول العلاقة بين الفرد والمجتمع من ناحية ، والعلاقات بين الأفراد أنفسهم من ناحية أخرى ؛ نتيجة لذلك لم يتفق الباحثون على تعريف موحد يوضح المقصود بالتماسك الاجتماعي .

ويعد عالم الاجتماع الفرنسي (أميل دوركهايم) من أوائل الرواد في علم الاجتماع الذين اهتموا بمسألة التماسك الاجتماعي ، أو ما أطلق عليه في دراساته (التضامن الاجتماعي) فعرّف التماسك الاجتماعي : بأنه الجذور الاساسية في مجموعة مشتركة من القواعد والقيم المشتركة او ما اطلق عليه (الضمير الجمعي) ، وعلى أساس هذا لا يمكن لأي مجتمع أن يدوم دون وجود مجموعة مشتركة من القواعد التي يلتزم بها الناس (2010 Jane Jenson ، , P4) .

ويعرَّف التماسك الاجتماعي بأنه ترابط أفراد الجماعة وتوحدهم ، واستعداد كل منهم لمساعدة الآخر ويشير المصطلح إلى درجة الترابط والتقارب في الأهداف والسلوك والاتجاهات بين الأفراد ومدى انجذاب الأعضاء لبعضهم البعض واستعداد كل منهم لمساعدة ومؤازرة الغير ، أي مدى شعور الأفراد بمدى الولاء والتلاحم والتكاتف بين أفراد الجماعة (حسين حريم ، ٢٠٠٤ ، ص١٦٦-١٦٧) .

ويشير (محمد سيد فهمي) إلى إن التماسك الاجتماعي هو شعور الافراد بانتمائهم إلى الجماعة والولاء لها وتمسكهم بعضويتها ومعاييرها وتحدثهم عنها بدلاً من تحدثهم عن ذواتهم ، وعملهم معاً في سبيل هدف مشترك ، واستعدادهم لتحمل مسؤولية عمل الجماعة والدفاع عنها ، ويتضمن تماسك الجماعة ايضاً التقارب الشديد بين مكونات الجماعة والروح المعنوية والاتحاد والقوة والعمل الجماعي بروح الفريق والاندماج في العمل والتكامل وجاذبية الجماعة لأعضائها (محمد سيد فهمي ، ١٩٩٨ ، ص١٣٢) .

ويشير مفهوم التماسك الاجتماعي أيضاً إلى وجود درجة عالية من الترابط بين وحدات مجتمع معين ، كما يشير إلى تكامل سلوك الجماعة باعتباره نتيجة للروابط الاجتماعية أو القوى التي تجعل أعضاء الجماعة في

حالة تفاعل لفترة معينة من الزمن ، ويتضمن موافقة الأعضاء على الأهداف المقررة للجماعة ومعاييرها وبناء أدوارها (محمد عاطف غيث ، ١٩٩٩ ، ص٦٧-٦٨) .

خامساً : ماهية التماسك الاجتماعي (Nature of Social Cohesion)

يعتبر التماسك الاجتماعي من أهم القضايا والمفاهيم المهمة التي يسعى علم الاجتماع وكذلك الانثروبولوجيا وعلم النفس لدراستها ، وتتجلى أهمية دراسة التماسك الاجتماعي في كون المجتمع متكوّناً من مجموعة من الأنساق والمؤسسات تتفاعل فيما بينها بشكل مستمر ، وقد يكون هذا التفاعل ايجابياً وبالتالي يزيد من قوة التماسك الاجتماعي بين الأفراد والأنساق والمؤسسات ، أو بالعكس قد يكون التفاعل سلبياً يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي في المجتمع وهذا يقود إلى زعزعة استقرار المجتمع و كونه عاملاً من عوامل انهياره ، إذ لا يتحقق التماسك الاجتماعي الا بتعاضد جميع مكونات النظام الاجتماعي وتأدية أنساق ومؤسسات النظام لوظائفها بشكل متكامل بحيث يكمِّل كل نسق دور النسق الآخر لا أن يتعارض أو يتقاطع معه ليخلق حالة من (التوازن بين الأنساق) كما يسميها بارسونز في نظريته البنائية الوظيفية .

للوهلة الأولى يبدو مصطلح التماسك الاجتماعي سهل التعريف ، إذ غالبا ما يستخدمه الأكاديميون والسياسيون لوصف حالة مجتمع ما ، ولكن محاولة تعريف المفهوم أظهرت مصاعب تحديده ، لأن غالبا ما يستخدم بشكل مجازي وغامض ، ويعزو بعض المختصين صعوبة تعريف التماسك الاجتماعي إلى كونه مفهوما جديدا ، بينما ينتقد آخرون المقاربة السلبية للمصطلح واختصاره الأزمات كلها في المجتمع ، كالفقر والعنف والتهميش ... إلخ ، أو اعتباره عملية أو صيرورة بدلاً من اعتباره نهاية أو هدفاً ، وعلى الرغم من تعدد تعريفات التماسك الاجتماعي ، فإن أغلبها يتفق على أن التماسك الاجتماعي يتمثل في وجود صلة أو رابط يجمع بين الأفراد ويؤثر في سلوكهم (مها شعيب ، ٢٠١٤ ، ص٨) .

ويمثل التماسك الاجتماعي عملية التناسق والتعاون السائدة بين المجتمعات التي تتميز بالتنوع الديني والعرقي والمذهبي والثقافي ومجتمعات أخرى تعد غريبة عنها تعيش في منطقة واحدة ذات حدود معلومة وواضحة يسودها الهدوء والتعاون وعلاقات بناءة تساعد على تجاوز المشاكل التي تنتج نتيجة التنوع وظروف وثقافات كل مكون او فئة موجودة في تلك المنطقة ، وقد يكون عيش هذه المجتمعات قد جاء دون رغبتهم بسبب ظروف اجبرتهم على العيش معا في منطقة واحدة نتيجة ترحيلهم او نزوحهم او لجوؤهم من منطقة لأخرى او

نتيجة طبيعة لمجتمع متعدد الانتماءات (خضر دوملي ، ٢٠١٦ ، ص٤١) ، وهذا يؤكد مدى قدرة التماسك الاجتماعي على توحيد الأفراد في منطقة جغرافية معينة إذا ما اتخذوا من تنوعهم واختلافهم مصدراً للتعايش السلمي والتفاهم والاهداف المشتركة ، بحيث تذوب كل الانتماءات تجاه انتمائهم لمجتمعهم ونتيجة لذلك يتحقق أعلى مستوى من التماسك والذي يقود بطبيعة الحال إلى استقرار المجتمع وامكانية تنميته .

وقد استعمل العالم (اميل دوركهايم) اصطلاح التماسك الاجتماعي استعمالاً علمياً في كتابيه (تقسيم العمل) و (الانتحار) ، و يرى دوركهايم أن درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعات والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على أنماط سلوك الأفراد كما يظهر جلياً في حالة السلوك الانتحاري الذي يعتمده الفرد وقت تعرضه لظروف وعوامل اجتماعية معينة . كما يستعمل عادة من قبل علماء الاجتماع في حالة الجماعات الاجتماعية الصغيرة والكبيرة خصوصاً عندما تتوفر في هذه الجماعات الصفات التالية : اعتماد الفرد على المقاييس والقيم المشتركة ، تماسك و أفراد الجماعة بسبب المصالح المشتركة وأخيراً التزام الفرد بأخلاقية وسلوكية جماعته (ادريس الكراوي ، ٢٠١٥ ، ص١١٧) .

وتعتبر عملية التماسك الاجتماعي احدى أهم خصائص المجتمع الإيجابية ، اذ يمكن ان تكون الجماعات الاجتماعية المكونة للمجتمع مفككة أو سائبة أو منظمة تنظيماً شكلياً وهي متداعية من الداخل ، وفي هذه الحالة تفقد الجماعة أبرز خصائصها ، ان عملية التماسك التي تحافظ على روح الجماعة وتضامنها ومعنوياتها تعمل على خلق نسيج متين بين أعضائها وتمنحهم هوية موحدة وتعزز لديهم اتجاهات الدعم المتبادل . والتماسك خاصية متغيرة تختلف من جماعة الى أخرى ومن موقف اجتماعي إلى آخر ومن وقت لوقت ، فالجماعات التي تتميز بمستويات تماسك واطئة تبدو وكأنها ليست جماعة وهذا المسمى قد يهدد جوهر الجماعة . وكما اسلفنا فان العملية النفسية لتحويل تجمع من الافراد الى جماعة يكون التماسك بين أعضاءها مجرد مسمى يستخدم لوصف خاصية الجماعة ككل ، ولكنه في الوقت ذاته مسمى نفسي يصف العملية النفسية للفرد الذي يحدد تماسك الجماعة (فجر جودة النعيمي ،٢٠١٦ ، ص٢٠٢) .

بعد هذا الشرح والتوضيح المستفيض لماهية التماسك الاجتماعي نستنتج إن عملية التماسك الاجتماعي عملية مهمة في حياة المجتمع ، ويأتي في مقدمة أهميته حفاظه على هوية المجتمع من خلال التأكيد على توحيد منظومة القيم والمعايير التي توجّه سلوك الأفراد داخل المجتمع وتميزهم عن أفراد باقي المجتمعات ، كما إنه يخلق حالة من التعايش السلمي والتسامح بين الأفراد على الرغم من اختلاف أديانهم ومذاهبهم وطوائفهم

جاعلاً من هذا التنوع مصدراً للإثراء والوحدة ، بالإضافة إلى إنه يخلق حالة من الرضا والاطمئنان النفسي لدى الفرد وقد يكون ذلك لاشعورياً بسبب اندماج الفرد مع قيم الجماعة أو المجتمع الذي يتواجد فيه ويستقي سلوكياته واخلاقياته من صميم قيمه وتعاليمه ، كما إن استقرار المجتمع يتوقف على تحقيق التماسك الاجتماعي وإذا ما استقر المجتمع فإن ذلك سيقود إلى دفع عجلة النمو والتقدم الاجتماعي .

سادساً : أبعاد التماسك الاجتماعي (Dimensions of Social Cohesion)

ارتبط مفهوم التماسك الاجتماعي بعدد من المفاهيم الاجتماعية التي تركز على طبيعة التفاعل بين أفراد المجتمع ، وهذا ما جعله مفهوماً متشعباً وواسعاً يصعب على المختصين الاتفاق أو الإجماع حول تحديد معناه ، ويتجسد التماسك الاجتماعي في أعلى ذروته في العلاقات بين الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية متماثلة وتحكمهم قيم وعادات وتقاليد اجتماعية متأصلة منذ القدم ، تشكل بمجموعها موروثاً ثقافياً متجذراً ومتوارثاً عبر الأجيال المتعاقبة ، كما تشكل أيضاً قواعد للسلوك وطبيعة التفاعل المتبادل بين الأفراد لتصبح فيما بعد عبارة عن معايير اجتماعية (Social Norms) كما أسماها العالم (إميل دوركهايم) تمثل آداب التصرف أو القوة الموجهة لسلوك الفرد وتصرفاته اليومية حيال الجماعة والتي لا يسمح للفرد تخطيها أو تجاوزها ، فهي بلا شك ضورة من ضرورات استقرار النظام الاجتماعي ، وعليه فإن هذه الشبكة المعقدة من المعايير الاجتماعية وقواعد السلوك خلقت هذا التشعب الواسع في مفهوم التماسك الاجتماعي وارتباط بعض المفاهيم الاجتماعية به ، وندرج فيما يأتي بعض هذه المفاهيم التي شكلت أبعاد التماسك الاجتماعي :

١- التعاون الاجتماعي (Social Cooperation)

يعرّف التعاون بأنه العملية الاجتماعية التي بموجبها يقوم شخصان او أكثر او جماعات وبصورة مشتركة بعمل لتحقيق هدف مشترك . وهي تنطوي على عامل المعايشة ومبدأ التخصص وتقسيم العمل ، فهي مجهود ممزوج لاثنين او اكثر من ذوي الادوار الاجتماعية الوصول الى الهدف المشترك ، وهي عملية ارتباطية تعمل على التماسك الاجتماعي منتشرة او متخللة في كل صور الحياة الجماعية حيث لا يمكن الاستغناء عنها ، فهي تمثل السعي المستمر والمشترك بين اشخاص يهدفون للقيام بعمل أو الوصول الى هدف عام ، فهي عملية "كفاح مشترك" للوصول الى هدف مشترك ، فالتعاون عملية مستمرة منتشرة شاملة وتمثل قوة موحدة ضرورية لتماسك النظام الاجتماعي ولحياة الجماعة ، ونجد التعاون في اغلب العمليات الروتينية في الحياة

اليومية وذلك لوجود الاعتماد المتبادل بين الافراد والناجم عن تقسيم العمل ، كالتعاون بين افراد العائلة الواحدة وبين المراجع والموظف والبائع والشاري وغيرهم . وقد يكون الهدف من التعاون الحصول على المتعة من الصحبة والمشاركة الشخصية من الأقران والأصدقاء وعندئذ قد يستند التعاون على القيام بأعمال متشابهة (مليحة عوني القصير ، ومعن خليل العمر ، ١٩٨١ ، ص٩٧) .

وفي ثنائيته الاصطلاحية (التعاون والتنازع) يقول العالم روبرت ماكيفر (R.MakIver) عن المفردة الأولى (التعاون) إنه لا يستطيع الناس أن يجتمعوا على غير تعاون أو دون أن يشتركوا معاً في العمل من أجل السعي وراء المصالح المشتركة ويتمثل هذا التعاون – كما يرى ماكيفر – بطريقيـــــــــــــــــن (معن خليل العمر ، ١٩٩٠ ، ص١٤١) :-

أ- التعاون المباشر :

الذي يمثل النشاط الذي يقوم فيه الناس معا بعمل متشابه كاللعب معا والتعبد معا وحرث الارض الزراعية معا والعمل سوية بطرق مختلفة ، وفي مثل هذا النوع النشاط قد يوجد تنوع بسيط في تنفيذ العمل المشترك وأهم شيء هنا ان الناس يقبلون ان يعملوا معا ما يمكنهم ان يعملوه ايضا وهم منفصلون أو في عزلة عن الآخرين وهم يشتركون في العمل اما لأن كون المرء يعمل وجها لوجه مع غيره يشجعه على حسن اداء العمل ، وأما لأن في ذلك مزايا اجتماعية اخرى ويتمثل التعاون المباشر ايضا حينما يؤدي فريق من الناس بالاشتراك عملا يبدو من الصعب على الشخص ان يؤديه بمفرده .

ب- التعاون الغير مباشر :

يندرج تحت هذا النموذج جميع مظاهر النشاط التي يقوم فيها الناس بأعمال غير متشابهة بالتأكيد بغية تحقيق غاية واحدة ويمثل مبدأ تقسيم العمل محور هذا التعاون . كما ويمثل التعاون الغير مباشر الأنشطة التي يقوم بها الأشخاص من أجل الوصول إلى غاية واحدة . هنا يتم تقديم المبدأ الشهير (تقسيم العمل) وهو مبدأ متأصل في طبيعة المجتمع المكشوف حيثما يجمع الناس اختلافهم من أجل الرضا المتبادل أو من أجل غاية مشتركة ، ويمثل التعاون بين الأفراد في مختلف المهن خير مثال على هذا النوع من التعاون إذ يلبي كل منهم احتياجات الآخر(آيات حنفي ، ٢٠٢٢) .

٢- التضامن الاجتماعي (Social Solidarity)

ويعرف التضامن الاجتماعي كما في (معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية) بأنه عملية التآزر أو الاعتماد المتبادل كما تظهر في الحياة الاجتماعية حيث يشير المعني الأصلي للمفهوم إلى معنى تشريعي يتجسد في تضامن الفرد مع جماعته في المسؤولية (أحمد زكي بدوي ، ١٩٨٢ ، ص٤٠٤) ، كما يشير مفهوم التضامن الى البعد المشترك للأفراد اعضاء المجتمع قد ينشأ التضامن في أي نسق اجتماعي من المصالح التي تقوم على العلاقات الاجتماعية الداخلية ، أو قد ينتج التضامن عن الضغوط الخارجية ، أو قد ينتج عن كليهما ، أما بالنسبة للأسس الداخلية للتضامن فانها توجد لمجرد توفر مصالح معينة مضادة لمصالح الأفراد الخارجين عن المجتمع أو الدخلاء ، ويمكن للضغوط الخارجية أن تخلق التضامن اذا نشطت المصالح الداخلية ، وفي حين أن التضامن لا يوجد دون مصالح مشتركة فهذه بدورها لا تستطيع وحدها أن تخلقه الا اذا تم الاعتراف بها واعطائها جزءاً كبيراً من الأهمية (بيرس كوهن ، ١٩٨٥ ، ص٢٠٢) .

وقد تباينت رؤى العلماء فيما يخص التضامن الاجتماعي فقد عدّه (دوركهايم) ظاهرة ثقافية أكثر من كونها اقتصادية يرسخه الدين أو نظيره العلماني في الأفراد فالناس متكافلون لكونهم يتركون في قيم مشتركة تعاضدها الطقوس ، فيما كان رأي(كارل ماركس) مغايراً من خلال تحليله للعلاقة بين الطبقات إذ يرى إن التضامن متجذر في إدراك أفراد الطبقة لمصالحهم المشتركة في مواجهة خصومهم المشتركين بمعنى إن التضامن ظاهرة عقلانية لأناس تربطهم المصلحة المشتركة ، فيما أضاف (جورج زيمل) ملاحظة مفادها أن التضامن يكون بأشد صوره في العلاقات بين أعضاء الجماعات المنغلقة على ذاتها كجماعات المافيا مثلا التي تتصف بالإحساس العالي بما يربط بين أفرادها من اتكالية ومصير مشترك (جون سكوت ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٤-١٠٥) .

ميز العالم (أميل دوركهايم) في كتابه (**تقسيم العمل الاجتماعي**) بين نوعين من التضامن الاجتماعي تبعاً لحجم المجتمع ودرجة التجانس والتخصص فيه هما (**التضامن الميكانيكي**) و (**التضامن العضوي**) ونستعرض النوعين فيما يأتي بشيء من التفصيل :

أ- التضامن الميكانيكي Mechanical Solidarity

يعتمد التضامن الميكانيكي على التماثل بين أعضاء المجتمع ، ويتميز بقوة الضمير الجمعي الذي يمثل المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة في المجتمع والتي تشكل نسقاً له طابع متميز ، يكتسب واقعاً

ملموساً يدوم بمرور الزمن ويدعم الروابط بين الأجيال ، وهذا الضمير الجمعي يعيش بين الأفراد ويتخلل حياتهم متسماً بمزيد من القوة والتأثير والاستقبال (نيقولا تيماشيف ، ١٩٨٣ ، ص١٧٢-١٧٣) .

يقوم التضامن الميكانيكي على أساس التماثل (similarity) ، وذلك لأن الأفراد في المجتمعات المتضامنة ميكانيكياً يتماثلون بشكل كبير لأنهم يشعرون بنفس المشاعر ويعتزون بنفس القيم والعادات والتقاليد ويتمسكون بالعقائد المقدسة ذاتها ، لذا يمكن القول إن وحدة هذه المجتمعات تنبع من عدم تباين أفرادها ويتضح ذلك بشكل جلي في المجتمعات البدائية أو التي نسميها اليوم بالمجتمعات التقليدية ، كما إن الفرد في هذه المجتمعات يعتبر امتداداً للآخرين ووعيه بنفسه ينبع من عملية النمو التاريخي للمجتمع بحيث يكون مشابهاً لبقية الأفراد من حيث الشعور والعواطف (قيس النوري وعبد المنعم الحسني ، ١٩٨٣، ص١٠٦-١٠٧) .

ب- التضامن العضوي Organic Solidarity

يعتمد التضامن العضوي على إجماع واتحاد يعبّران في وجودهما في حالة من الاختلاف ، إذ لا يكون الأفراد في المجتمعات المتضامنة عضوياً متماثلين بل متباينين وانهم نتيجة لاختلافهم – كما يرى دوركهايم- يتحقق للمجتمع اجماع تضامني عام ، ويبدو إن السبب في تسمية هذا النوع من التضامن بـ(التضامن العضوي) رغم إنه مبني على الاختلاف يعود الى اعتبار اجزاء المجتمع كأجزاء جسم الكائن الحي التي لا تماثل بعضها البعض ويؤدي كل منها وظيفة تختلف عن العضو الاخر وان كلا منها يعتبر ضروريا لاستمرار حياة الكائن (قيس النوري وعبد المنعم الحسني ، ص١٠٦) ، كذلك الحال بالنسبة لأجزاء المجتمع التي تؤدي كل منها وظيفة تختلف عن وظيفة الجزء الآخر وبالتالي فإن تكامل وظائف الاجزاء تؤدي إلى ديمومة وبقاء المجتمع واستقراره ، وهي نقطة تشابه تشبيه (هربرت سبنسر) للمجتمع بالكائن الحي وكذلك نظرية النسق لـ(بارسونز) .

وعلى عكس التضامن الميكانيكي فإن التضامن العضوي ينبثق ليس فقط من القبول بالعقائد والعواطف المشتركة بل من اعتماد متبادل وظيفي في تقسيم العمل الاجتماعي ، و التضامن العضوي لا يفترض هوية واحدة أو تماثلا بين الأفراد بل يفترض فروقاً متباينة بين الأفراد في معتقداتهم وأفعالهم ، لذا فأن التوسع في تقسيم العمل ونمو حالة التضامن العضوي يكونان مصحوبان بازدياد الفردية والوعي الفردي ، وبالتالي فإن تقدم التضامن العضوي يترتب عليه غياب وتراجع أهمية الوعي الجماعي ، لكن دوركهايم يعرّج أيضاً إن المعتقدات والعواطف المشتركة لا تختفي كلها في المجتمعات المعقدة لأن تكوين العلاقات التعاقدية (المصلحية) في ظل التضامن العضوي لن يصبح شيئاً لا أخلاقياً لأن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته بشكل أفضل ، ويدعي

دوركهايم إن المجتمع الذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق مصلحته الشخصية يكون محكوماً عليه بالانحلال خلال فترة قصيرة من الزمان حيث يقول " لا يوجد شيء أقل ثباتاً من المصلحة ، اليوم تجمعني بك ، وغداً سوف تجعل مني عدواً لك " (أنتوني غيدنز ، ص١٩٣-١٩٤) .

٣- الاندماج الاجتماعي (Social Consolidation)

يقصد بالاندماج السيرورة الإثنولوجية التي تمكن شخصاً أو مجموعة من الأشخاص من التقارب والتحول إلى أعضاء في مجموعة أكبر وأوسع ، عبر تبني قيم نظامها الاجتماعي وقواعده ، يستلزم الاندماج شرطين هما : إرادة الإنسان وسعيه الشخصي للاندماج والتكيف ، أي التعبير الطوعي عن " اندماجيته " . ثم القدرة الاندماجية للمجتمع عبر احترام اختلاف الأشخاص وتمايزاتهم . يتخذ مفهوم الاندماج الاجتماعي في معنى السيرورة (Process) التي تمكن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم ، أفقيا يتمثل قيمها ، وعاداتها ، وأنماط عيشها ، وعموديا باكتساب هوية سياسية تعزز انتسابهم لمؤسسة الدولة ، وتوطـــــد ولاءهم لها (امحمد مالكي ، ٢٠١٣ ، ص٥) .

ويعد الاندماج الاجتماعي مفهوماً متعدد المعاني بامتياز ، فهو يعني في علم الاجتماع عملية اجتماعية تأخذ صورتين في نفس الوقت ، فهي هدف (سياسات الاندماج) من جهة ، ورهان سياسي (أزمة نموذج الاندماج) من جهة أخرى وفي هذا الصدد يجد الباحث في علم الاجتماع عند اشتغاله بمسألة الاندماج بكل أبعاده أمام صعوبة تحديد المفهوم بحيث يكتنف لفظ (اندماج) الكثير من الغموض ، لأنه ينتمي في الوقت نفسه إلى اللغة السياسية واللغة السوسيولوجية ، إضافة إلى اقترانه بالممارسات السياسية والنقاشات المجتمعية المثارة حول قضايا الهجرة (إدماج المهاجرين) والتعدد الثقافي (الهوية الثقافية) ، خصوصا في بعض المجتمعات الغربية التي سنَّت تدابير وقوانين وأنشأت وزارات أو مؤسسات حكومية خاصة بالهجرة والاندماج الاجتماعي (فوشان عبد القادر والعلاوي أحمد ، ٢٠١٧، ص٣٣) .

واستناداً إلى أراء و أفكار بارسونز في هذا المجال يتضح بأن الاندماج الاجتماعي هو أحد وظائف النسق الاجتماعي فهو يضمن التنسيق بين مختلف أجزاء النسق الاجتماعي العام من أجل أن يعمل النسق بشكل جيد ، وهو الذي يتكامل فيه أعضاء المجموعة الواحدة من حيث الوظائف التي يؤدونها لبعضهم البعض ، مثلهم في ذلك كمثل تكامل أعضاء الجسد السليم في أداء وظائفها ، وبعبارة أخرى فإن الاندماج الاجتماعي يمكن أن

نعرفه بأنه الإدغام (Assimilation) ، أو هو تماثل واتساق في الفكر والعمل بين المواطنين بحيث يؤخذ ذلك الاتساق أو التماثل أو الإدغام بين أعضاء المجموعة الوطنية أو القبلية أو العرقية إرادة جماعية تمكنها بفضل التصميم على التعاون بينها – من أن تنهض بكل أمر من الأمور تتطلبه المصلحة العامة اللازمة لحياتها (سامية بن عمر وعبيدة صبطي ، ٢٠١٦، ص٦٢) .

٤- التكامل الاجتماعي Social Integration

التكامل بشكل عام كما يشير (**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**) هو ترابط أجزاء الكائن الحي ، أو ترابط أجزاء المجتمع ، أي توقف بعضها على البعض ، وفي الأنثروبولوجيا يقصد بالتكامل الوظيفي تنظيم أوجه النشاط الضرورية وهو ما يميز الأنساق الاجتماعية ويرى سمنر (Sumner) أن التكامل يخلق التوازن الثقافي (احمد زكي بدوي ، ص٢٢١) ، اما مفهم **التكامل الاجتماعي** فيعني عملية التنسيق بين مختلف الطبقات والجماعات المختلفة السلالة وغيرها من أنماط المجتمع في وحدة متكاملة (المصدر نفسه ، ص٣٨٩) .

يعد مصطلح التكامل الاجتماعي من المصطلحات الأساسية داخل النظرية الوظيفية ، حيث يستخدم لوصف " نمط العلاقة بين الوحدات المكونة للنسق ، وهي العلاقة التي يرجع إليها الفضل في أن هذه الوحدات تؤدي عملها بشكل جمعي على نحو من شأنه الحيلولة دون حدوث أي خلل داخل النسق ، وكذلك المساعدة في الحفاظ على استقراره . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تعمل هذه العلاقة على أن تتعاون هذه الوحدات على نحو يدعم الكفاءة الوظيفية للنسق كوحدة واحدة كما جاء مقالات تالكوت بارسونز فى النظرية السوسيولوجية ، كما يستخدم هذا المصطلح كثيراً في بعض الاتجاهات النظرية الأخرى على نحوٍ فضفاض كمرادف للإجماع الاجتماعي (جوردن مارشال ، ٢٠٠٠ ، ص٤٦٢) .

وقد تناول (سبنسر) أيضا في دراسته البايو اجتماعية **التكامل بين اجزاء المجتمع والتكامل بين وظائفها** إذ اشار بان المؤسسة الاقتصادية تكمل المؤسسة الدينية وأن الأخيرة تكمل المؤسسة الاسرية و القرابية ... وهكذا ، كما أضاف بأن وظائف الكائن الاجتماعي مكملة لبعضها البعض اذ ان الوظائف الاقتصادية للمجتمع تكمل الوظائف العسكرية ، والوظائف العسكرية تكمل الوظائف التربوية. وهنا أكد سبنسر على موضوع التفاضل والتكامل لأجزاء المجتمع بالمماثلة مع اجزاء الكائن الحيواني الحي ، فبالرغم من تفاضل اجزاء المجتمع فانها تكون متكاملة أي ان كل جزء يكمل الجزء الأخر ، أما نظرية الأنساق الثلاثة أو نظرية الحدث لـ(تالكوت بارسونز) فقد درست الأنساق الثلاثة وهي : **الثقافة والشخصية والنظام الاجتماعي** ، وإن التكامل

الموضوعي بين هذه الأنساق الثلاثة يعني إن الثقافة لا يمكن فهمها إلا عن طريق الشخصية والنظام الاجتماعي ، و إن النظام الاجتماعي لا يمكن فهمه بدون فهم ودراسة واستيعاب الثقافة والشخصيـــــة (إحسان محمد الحسن ، ٢٠٠٥ ، ص٥٢-٥٣) .

٥- التوافق الاجتماعي Social Compatibility

من أهم المفاهيم المرتبطة بالتماسك الاجتماعي ، ويعد من أهم المفاهيم في دراسات علم الاجتماع وعلم النفس ولا سيما في حقل علم النفس الاجتماعي ، وهو يدل على مدى الانسجام بين أفراد جماعة معينة أو المجتمع ككل تجاه المواقف الاجتماعية المختلفة التي تنتج من التفاعلات الاجتماعية بينهم ، ويرتبط هذا المفهوم بالتماسك الاجتماعي من خلال توافق الأفراد على القيم والعادات والتقاليد التي تمثل المعايير الاجتماعية للمجتمع والتي غالباً ما يكون متفق عليها بين أفراد المجتمع أو الجماعة ، وكذلك توافقهم على قيم الثقافة التي ترمز إلى هوية تلك الجماعة أو ذلك المجتمع بشكل يميزها عن غيرها ، فنجد مثلاً إن الأفراد في المجتمع الريفي متوافقين تماماً على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد التي توارثت من السلف إلى الخلف بشكل يميز ثقافة الفرد الريفي عن ثقافة الفرد في مجتمع المدينة .

ويعني التوافق في اللغة الانسجام والمؤازرة والمشاركة والتضامن ، وهذه الترجمة تقارب إلى حد ما المصطلح الإنجليزي (conformity) الذي يعني التآلف والتقارب والاجماع بين الأفراد واجماع تجاه المواقف الاجتماعية ، فهو نقيض الاختلاف والتنافر والتصادم ، ويختلف عن مفهوم **الاتفاق** (Agreement) الذي يعني المطابقة التامة في الرأي . وكلمة التوافق تعني عند علماء النفس عملية التفاعل المستمر و الديناميكي التي يمارسها الأفراد شعوريا أو لا شعوريا ، والتي تهدف إلى تغيير سلوك الأفراد ليصبح أكثر توافقا مع بيئتهم الاجتماعية ، وهناك من يرى أن مفهوم التوافق يعني القدرة على إقامة علاقات اجتماعية ناجحة ومثمرة ، تتسم بقدرة الفرد على الحب والعطاء هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى هو القدرة على العمل المنتج والفعال الذي يجعل الفرد يصل إلى حالة معينة من النضج (ابتسام محمود محمد ، ص٩٢-٩٣) ، كما يستخدم مفهوم التوافق الاجتماعي من قبل علماء الاجتماع للتعبير عن عملية الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة سواء كانوا أفراداً او جماعات ، كما يستخدم لوصف الأفراد الذين كانوا في حالة نزاع أو عداء سابق لوقوع التوافق (عصمت تحسين عبد الكريم ، ٢٠١٥ ، ص٦٧) .

ثالثاً : مقومات التماسك الاجتماعي Ingredients of Social Cohesion

لا شك إن التماسك الاجتماعي لأي مجتمع لا يتحقق الّا بوجود عدة مقومات ، إذ من خلال توافر وتحقيق تلك المقومات على أرض الواقع يكمن أن يصل التماسك الاجتماعي إلى أعلى مستوياته ، والمقومات هذه إنما تأتي من خلال تفاعل أفراد المجتمع فيما بينهم بالشكل الذي يضمن ديمومة المجتمع واستقراره ، وبالتالي يكون العائد من هذا الاستقرار ايجابياً سواءً من الناحية النفسية للفرد أو بشكل عام للجماعة أو المجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل مع أفراده ، كما إن هذا الاستقرار من شأنه أن يقود إلى مستويات من النشاط لدى الأفراد و دفع عجلة التنمية في مجالات عدة نحو الأفضل ، وهذا كله يعكس بشكل واضح أهمية مقومات التماسك الاجتماعي للفرد والمجتمع على حد سواء ، ومن هذه المقومات :

١ – الأهداف المشتركة Common Aims

إن المصالح والأهداف المشتركة هي الأساس لبناء المجتمعات وتماسكها ، بغض النظر عن حجم تلك المجتمعات صغيرة كانت أم كبيرة ، وإن على الأفراد الأيمان الكامل بأهداف المجتمع ، لأنها تحقق مصالحهم جميعاً بالدرجة الأساس لذا فالأهداف هي من ضرورات وجود المجتمع ، فإذا كانت هذه الأهداف تعبر عن حاجات حقيقية لأفراده ، وتحقق مصالحهم فإنهم حتماً سيلتفون حولها ويسعون لتحقيقها لكل يتحقق التماسك الاجتماعي ، ومن الضروري أن تكون هذه الأهداف نابعة من حاجات حقيقية للأفراد أو إنها تعالج مشكلاتهم داخل المجتمع (ادريس الكراوي ، ص١٤٣) ، أن لكل مجتمع مشاكله الخاصة به والتي تكون ناجمة عادةً عن مختلف الظروف التي يعيشها المجتمع ، مثل مشاكل الاضطهاد والتهميش و مظاهر الانحرافات السلوكية داخل المجتمع ، او نقص الخدمات وغيرها ، ولتحقيق مصالح الأفراد وتحقيق أهدافهم يجب ان يشترك الجميع في رسم وتحديد هذه الأهداف و حتى لا يتحول إلى عامل للصـــــــــــــــراع و التفكك (جورج قرم ، ٢٠١٤ ، ص٢٤٥) .

إن وجود الاهداف المشتركة بين أفراد المجتمع يعد أمراً ضرورياً يسعى الأفراد لتحقيقه بشكل مستمر لكي يؤدي إلى تماسك ووحدة المجتمع أو الجماعة ، والى عملية تنظيم وفاعلية الأدوار للأفراد وتوزيعها بشكل مناسب داخل الجماعة أو المجتمع ، وبالتالي يؤدي ذلك الى تحقيق اهداف الجماعة وتأدية كل فرد ما يقع عليه من من واجبات (حمد طاهر مسعود ، ٢٠١١ ، ص ١١٣) ، وقد أشار العالم (تالكوت بارسونز) في نظرياته

إن على النسق ان يعرف كيفية إنجاز اهدافه الاساسية ، وأن يحشد موارده وطاقاته من اجل تحقيق اهدافه وهذا يتطلب وجود درجة من الاتفاق العام بين اعضاء كل مجتمع حول الاولويات والأهـــــــداف (كريم محمد حمزة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٢٠) ، كما تصدى بارسونز لمفهوم القوة الاجتماعية إذ يرى انه ليس من الضروري ان تتضمن القوة أو مفهوم القوة الصراع والقهر ، فهو يعرف القوة ، باعتبارها قدرة اجتماعية ايجابية لتحقيق غايات أو اهداف مشتركة للنسق الاجتماعي (علي ليلة ، ٢٠١٤ ، ص ٢٦) .

٢- الدين The Religion

يعتبر الدين من أهم آليات أو متغيرات تحقيق التماسك الاجتماعي ويتولى بامتياز إشباع حاجة المجتمع إلى التماسك الاجتماعي . سواء كان الدين صادراً عن قوى ما وراء الطبيعة ، أي الله ، ومن ثم نجده يعمل باتجاه تشكيل مجتمع متماسك على قاعدة من المعاني الدينية ، أو كان الدين- كما هي الحال في الديانات البدائية – تعبيرا عن معاني طورها المجتمع ، وأفرد لها مكانة سامية من خلال ربطها بالأسلاف والأشكال الطوطمية التي يقدسها المجتمع ، وفي كلتا الحالتين نجد تطابقاً أو تماهيا متبادلاً بين الدين والمجتمع ، بحيث يصبح الاثنان وجهين لعملةٍ واحدة ، تأكيداً لذلك انه إذا كان المجتمع له وجوده المادي الذي يجسد معاني الدين ، فإن الدين له وجوده المعنوي المجرد الذي يسعى إلى تشكيل التنظيم الاجتماعي للمجتمع . وهو ما يعني أنه حينما نؤكد على حاجة المجتمع إلى الدين فإننا بذلك نطلب التقاء المعنوي المجرد ، مع الواقعي المتجسد في وحدة واحدة (المصدر نفسه ، ص٦٣-٦٤) .

وقد اعتبر الكثيرون المعتقد الديني كجزء من الموروث الحضاري والثقافي للأمم والمجتمعات كونه يسهم بشكل كبير في تشكيل منظومة القيم والعادات والتقاليد في المجتمعات ، وفي المجتمع العربي لعب الدين دوراً مهماً في تشكيل الشخصية العربية ولا سيما الدين الإسلامي لأن العرب توحدوا في ظل الاسلام وامتداداً إلى عصر الخلافة الاسلامية وعظمت شوكتهم واصبح الدين يشكل لهم مصدر فخرٍ واعتزاز واصبح ثابتاً لا يجوز التعدي عليه أو المساس به (ادريس الكراوي ، ص١٤٨) ، ويشير الدين في رأى دوركهايم – الذي أسماه المقدَّس – إلى كافة الأشياء التي يحددها الإنسان ويعزلها عن غيرها ، نظراً لطبيعتها الخاصة وهي تتضمن المعتقدات الدينية والطقوس والمعبودات ، كما تتسع لتشمل أي شيء اصطلح اجتماعيا على أنه يتطلب معالجة دينية خاصة ويضيف دوركهايم إلى ذلك حقيقة أخرى هي دائرة الأشياء المقدسة لا يمكن أن تتحدد مرة واحدة ، لأنها

تختلف في مداها اختلافا يتوافق مع تنوع الديانات ويكتسب المقدس أهميته من خلال تمييزه عما هو علماني لأن له حصانة خاصة ، وقد تختلف الأشياء المقدسة أو العلمانية وفقا للزمان والمكان ، ولكن هذا التمييز يظل مع ذلك يفرض نفسه على سلوك الإنسان ، ويجبره على اتباعه . وتكشف المشاركة في الأنشطة المقدسة كالطقوس والحفلات الدينية عن وظيفة اجتماعية أساسية للدين تتمثل في أنها تمنح المشاركين هيبة اجتماعية خاصة . ومعنى ذلك كله أنه من الضروري أن تعرف الدين باعتباره نسقا من المعتقدات والممارسات المرتبطة بالأشياء المقدسة ، وأن هذه المعتقدات والممارسات هي التي توحد بين الأفراد وتحقق بينهم نوعا من التكامل (تيماشيف ، ص١٧٨) .

٣- منظومة القيم والمعايير والثقافة System of Values, Standards an culture

من المتغيرات المهمة والجوهرية في جميع الثقافات ، منظومة القيم والأفكار التي تحدد ما هو مهم ومحبذ ومرغوب وما هو غير مرغوب وضار من سلوكيات في المجتمع ، ان هذه المجموعة من الافكار والسمات الثقافية والقيمية تضفي معنى محدداً ، و توجه الافراد من خلال مؤشرات إرشادية لتفاعلهم مع المحيط الاجتماعي ، أما المعايير فتمثل قواعد السلوك التي تعكس أو تجسد منظومة القيم في ثقافة المجتمع ، وتعمل القيم والمعايير سوياً على تشكيل الأسلوب الذي يتصرف به أفراد ثقافة ما إزاء ما يحيط بهم ، وتتفاوت القيم والمعايير وتختلف اختلافاً بيناً من ثقافة إلى أخرى أو قد تتناقض في المجتمع أو الجماعة الواحدة (انتوني غيدنز ، ، ص٨٢-٨٣) ، وتسهم الثقافة ومنظومة القيم الاجتماعية في الحفاظ على التماسك الاجتماعي ، إذ يلتف افراد حول القيم التي يتبناها المجتمع ، فيترجموها الى مجموعة من السلوكيات يمارسها افراد المجتمع في المواقف المختلفة التي تتطلب استخدام تلك القيم (نادية محمود ، ٢٠١٠ ، ص ٤٥) .

كما توجه القيم سلوك الأفراد وأحكامهم واتجاهاتهم فيما يتصل بها من مرغوب فيه او ما هو ممنوع من اشكال السلوك في ضوء ما يضعه المجتمع من قواعد ومعايير ، اذ تجعل هذه القيم سلوكيات الافراد في المواقف المتشابهة ذات طبيعية نمطية متكررة ، فهي قادرة على ان تجعل الفرد يفضل موقفا على آخر ويسلك سلوك يتفق مع هذه القيم التي تتقبلها الجماعة وترضى عنها (محمد بديع عبد السيد ، ٢٠٠٩ ، ص٨٢) ، وتضم البنية الثقافية للمجتمع ثلاث منظومات من القيم وهي : **القيم الوجدانية** وهي القيم التي تربطنا ببعض الموضوعات بشكل عاطفي ومشاعري يصل إلى حد التقديس أحيانا ، ويتدرج حتى الحب والاحترام . موضوعات هذه القيم : الله والرسل والصالحون ، والأم ، والوطن وجميعها موضوعات إما أننا نرتبط بها إيجابياً

في مقابل موضوعات نقف منها موقفاً سلبياً ، غير أن الارتباط بموضوعات هذه القيم – سلبياً أم إيجابياً – هو ارتباط وجداني بالأساس ، والنوع الثاني هو **القيم الإدراكية** وهي القيم المستندة إلى المعرفة الموضوعية ، والتي ندرك من خلالها طبيعة الموضوعات التي نتعامل معها ، والتي قد يحلو للبعض تسميتها بالقيم العقلانية أو الرشيدة ، ويستوعب الإنسان بعض هذه القيم من خلال الأسرة ، وتتسع مساحة تحصيلها من خلال المؤسسات التعليمية ، ثم من الإعلام ، وهي قيم موضوعية وحيادية على عكس المنظومة الأولى نبقى عليها طالما أنها قادرة على إشباع حاجات البشر ، أما النوع الثالث فهي **القيم التفضيلية** والتي على أساسها نختار أو نفاضل بين الموضوعات التي نتعرض لها في مختلف مجالات الحياة اليومية (علي ليلة ، ٢٠١١ ، ص٣٤١) .

٤-المواطنة The Citizenship

هي الإطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه ، وعلاقة مواطنين فيما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة المحددة في جغرافيتها السياسية ومركزها القانوني وطبيعتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فالمواطنة ليست ولاءً عاطفياً وانتماءً للوطن فحسب ، بل هي انتظام عام له محدداته وابعاده في حياة الناس الذين ينتمون إلى مجتمع بعينه وهذه المحددات (المساواة ، الحرية ، الهوية ، العدالة)(فيصل محمود غرايبة ، ٢٠١٠ ، ص٣١) ، وتعرِّف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق ، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة (Encyclopedia , 1992 , P. 332) .

وتحيل كلمة المواطنة " إلى (الوطن) ذلك الفضاء الجغرافي والسياسي الذي يقيم فيه الإنسان ، وتجمعه به علاقات قانونية مجسدة في الجنسية وفي مقومات ثقافية وسياسية واجتماعية ، ترتبط بالشعور بالانتماء الوجداني والتاريخي والثقافي علاوة على التمتع بمختلف الحقوق والالتزام بالواجبات ، وأسهم ظهور الدولة القومية في بروز هذا المفهوم في صورته المعاصرة ، قبل أن يتطور من حيث مضامينه وعناصره ؛ تبعاً للتحولات الاجتماعية والتاريخية ؛ ضمن حركية ، ترتكز على بناء العلاقات وبروز الحاجات والحقوق والالتزامات وتفرز مبادئ وسلوكيات وقيم وتقاليد مشتركة داخل المجتمع ؛ حيث تجاوزت دلالاته الأبعاد السياسية والقانونية مع بروز أزمة الدولة القومية التي شكلت أساس الفكر الليبرالي لسنوات عديدة ، و مع تنامي النزاعات العنيفة العرقية والإثنية

والدينية داخل الدولة الواحدة في أعقاب نهايـــــــــة الحرب الباردة (محمد سبيلا ونوح الهرموزي ، ٢٠١٧ ، ص٤٧٤-٤٧٥) .

وتعد المواطنة أساس الرباط الاجتماعي ، ففي المجتمع الديمقراطي الحديث لم يعد الرباط بين الأفراد على أساس الدين أو السلالة وإنما على أساس الانتماء السياسي ، فعيش أفراد معا لا يعني بالضرورة اعتناقهم ذات الدين أو اشتراكهم في التبعية لذات الملك الحاكم أو خضوعهم لذات السلطة وإنما كونهم مواطنين تابعين لذات النظام السياسي (دومينيك شنابر و كريستيان باشولييه ، ٢٠١٦ ، ص١١) ، ويستند مبدأ المواطنة على الثالوث القيمي (العدالة – الحرية – المساواة) الذي يمنح مفهوم المواطنة معناه الحقيقي ، ويخرج المواطن من حالته السلبية المجردة ، وبهذا يتضح أن المواطنة هي حقوق وواجبات ، ووقائع اجتماعية وثقافية ، ومن ثم تقتضي المواطنة أن جميع المواطنين على حد سواء في الفرص والمسؤوليات ، وأنهم جميعا تحت سيادة القانون الذي يحقق المساواة والعدالة في الحياة العامة ، كذلك الحرية بوصفها مبدأ أساسي للمواطنة حيث ينعم المواطن بكل الحقوق التي يبلورها ويمنحها نظام الحرية في الواقـــــــع الاجتماعي (الموسوعة السياسية ،٢٠٢٠) .

٥- العدالة الاجتماعية The Social Justice

العدالة الاجتماعية هي الحق في تكافؤ الفرص ، ومنع الاستغلال ، وتقدير عمل الفرد تقديراً صحيحاً ، وإشباع حاجاته الطبيعية ، والاجتماعية ، باعتدال لا يخل بحق غيره ، ولا يعتدي على شؤون الجماعة ، ولا يمس القيم العامة . فهي احترام شؤون المجتمع ، والتقيد بالصالح العام ، أو هي احترام الحقوق الطبيعية ، والوضعية ، التي يعترف بها المجتمع ، ويمكننا | أن مفهوم العدالة الاجتماعية يقوم على وجه العموم بدور الرقيب على القانون والسلوك الفردي ، وبالتالي فإنه يشكل معياراً نقيس به عدالة القوانين الفعلية التي نتعامل بها ، فنأخذ ما هو عادل اجتماعياً ، لأن الأصل في العدالة أنها تمثل شعوراً اجتماعياً ، وتعكس اتفاقاً عقدياً ، يمثل حس المصلحة المشتركة والمنفعة العامة (أماني جرار ، ٢٠١٠ ، ص٧٧) .

وترتبط العدالة الاجتماعية بشكل أساسي بالأخلاق ، اذ تطلق العدالة الاجتماعية دائماً على عدد معين من المطالب الاخلاقية والاجتماعية التي ينظر لها جماعياً على انها اسمى مراتب المصلحة الاجتماعية والتضامن المجتمعي (صلاح أحمد هاشم ، ٢٠٠٥ ، ص٤١) ، كما إن هناك ارتباط قوي ما بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية إذ إن العمل على الاستفادة من موارد المجتمع واستثمارها بشكل صحيح وايجاد تنمية مستدامة ،

تساهم في القضاء على البطالة وتحقيق رفاهية اجتماعية ، كما توجد علاقة بين العدالة الاجتماعية والفقر فعادة ما يقترن انعدام العدالة الاجتماعية بفقر الدخل ، اي بوقوع نسبة من السكان تحت خط الفقر (ابراهيم العيسوي ، ٢٠١٤ ، ص٦٩) ، ويشير الفيلسوف الأمريكي **جون رولز (John Rawls)** في كتابه (نظرية في العدالة) الذي تضمن نظريته الذائعة في العدالة إن العدالة هي أولى فضائل المؤسسات الاجتماعية ، وإن مكانتها كمكانة الحقيقة بالنسبة إلى المنظومات الفكــرية الأخرى (مايكل ج. ساندل ، ٢٠٠٩ ، ص٥٧) .

والفكرة الرئيسة لنظرية (رولز) هي أن الدستور السياسي والقوانين تكون عادلة حين تكون قابلة للموافقة عليها من جانب الأفراد من موقع حق متساوٍ وتشريع سياسي قائم على المساواة ، فهو يفترض نوعاً من الاتفاق الاجتماعي ليدافع عن مبادئ العدالة ، وهذه المبادئ تتوقف على مدى عدالة المؤسسات التي تؤلف البنية الأساسية للمجتمع ، فالأفراد وأفعالهم عادلون بقدر ما يمتثلون للمتطلبات العادلة للمؤسسات ، وإن الهيكلية الأساسية لتلك المؤسسات تتمثل في المنظومة المترابطة لشبكة القواعد والممارسات التي تحدد الدستور السياسي ، والإجراءات الحقوقية ونظام المحاكمات ، ومؤسسة الملكية ، وجملة القوانين والأعراف المنظمة للأسواق ، والإنتاج والتبادل الاقتصاديين ، ومؤسسة العائلة المسؤولة الأولى عن إعادة إنتاج المجتمع وعن رعاية أعضائه الجدد وتربيتهم ، وهذه المؤسسات منتظمة وذائبة كلياً في بوتقة نظام اجتماعي معين وتؤثر بعمق في شخصيات الأفراد ، ورغباتهم ، وخططهم ، وآفاقهم المستقبلية ، وهذا يعني من وجهة نظر رولز إن البنية الأساسية للمجتمع هي الموضوع الأول للعدالة (صمويل فريمان ، ٢٠١٥ ، ص١٦-١٧) .

والدين الإسلامي دين العدالة والمساواة ، فلا شك إنه دين الوحدة بين القوى الكونية جميعاً ، وتوحيد الإله ، وتوحيد الاديان في دين الله ، وتوحيد الرسل في التبشير لهذا الدين الواحد منذ فجر الحياة ، كما إنه دين التوحيد بين العبادة والمعاملة ، والعقيدة والشريعة ، والحقوق والواجبات ...الخ ، وحين ندرك هذا الشمول في نظرة الاسلام للإله والكون والحياة والإنسان ندرك تماماً الخطوط الأساسية للعدالة الاجتماعية في الاسلام في عدالة إنسانية شاملة لا تتحدد بجانب معين من الحياة الاجتماعية ، بل تتناول جيع مظاهر الحياة وجوانب النشاط فيها ، فضلاً عن تناولها الشعور والسلوك ، والضمير والوجدان ، كما تتناول هذه العدالة القيم الإنسانية التي تسمو بحياة الانسان والتي تكون ممتزجة من القيم المعنوية والروحية التي تشكل مجتمعاً انسانياً متماسكاً (سيد قطب ، ١٩٩٥ ، ص٢٦) .

الاستنتاجات

١- التماسك الاجتماعي يشير إلى الترابط بين أفراد المجتمع في السلوك والأهداف والاتجاهات ، ويمثل شعور الأفراد بإنتمائهم إلى مجتمعهم والولاء له .

٢- تعتبر عمليات التماسك الاجتماعي إحدى أهم خصائص المجتمع الإيجابية لأنها تحافظ على روح الجماعة وتضامنها ومعنوياتها وتمنحهم هوية موحدة .

٣- ينطوي التماسك الاجتماعي على مجموعة من الأبعاد كل هي التعاون الاجتماعي التضامن الاجتماعي والتوافق الاجتماعي والتكامل الاجتماعي والاندماج الاجتماعي .

٤- يتوقف تحقيق التماسك الاجتماعي على جملة من المقومات أهمها الدين ومنظومة القيم والمعايير والثقافة والأهداف المشتركة والمواطنة والعدالة الاجتماعية

التوصيات

١- توحيد توجهات الأفراد نحو وحدة الأهداف المشتركة والالتزام بمعايير السلوك وتعزيز الانتماء للمجتمع لأن ذلك يزيد من التماسك الاجتماعي فيما بينهم .

٢- الحفاظ على الهوية الاجتماعية والخصوصية الثقافية التي تميز المجتمع عن باقي المجتمعات من خلال الاعتزاز بالثقافة الوطنية وللالتزام بالقيم والمعايير .

٣- ضرورة تثقيف الأفراد والأسرة نحو تنشئة جيل له القدرة على الانسجام مع المجتمع ومعاييره وثقافته وخصوصا في الوقت الحاضر بما يدعم تحقيق التماسك الاجتماعي .

٤- ضرورة توجه الدولة لتبني سياسة تحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والعدالة في الحقوق والواجبات بين الأفراد لأن هذا ينمي شعور المواطنة لدى الفرد ويدعم تحقيق التماسك بدرجة عالية .

المصـــادر

(١) **ابتسام محمود محمد : المساندة الاجتماعية واحداث الحياة الضاغطة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٤ .**

(٢) **ابراهيم العيسوي : العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ٢٠١٤ .**

(٣) **إحسان محمد الحسن : النظريات الاجتماعية المعاصرة ، ط٣ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٥ .**

(٤) **أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٢ .**

(٥) **ادريس الكراوي : إشكالية التماسك الاجتماعي في العالم العربي – تجارب مقارنة ، منشورات جمعية الدراسات والابحاث من أجل التنمية ، الملتقى الرابع لجهة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، المجلس العالمي للعمل الاجتماعي ، المغرب ، ٢٠١٥ .**

(٦) أماني جرار : العدالة – مفهومها ومنطلقاتها ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠١٠ .
(٧) امحمد مالكي : الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير ، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والنفسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٣ .
(٨) أنتوني غيدنز : الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة ، ترجمة : أديب يوسف شيش ، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا ، بدون تاريخ .
(٩) انتوني غيدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم فايز الصياغ ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
(١٠) آيات حنفي : مفهوم التعاون وأنواعه ، مقال منشور على شبكة الإنترنت ، موقع المرسال على الرابط : https://www.almrsal.com تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٢ .
(١١) بيرس كوهن : النظرية الاجتماعية الحديثة ، ترجمة : عادل مختار الهواري ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٥ .
(١٢) جورج قرم ، نحو مقاربة دنيوية للنزاعات في الشرق الاوسط ، ط ١ ، دار الفارابي للنشر ، بيروت ، ٢٠١٤ .
(١٣) جوردن مارشال : موسوعة علم الاجتماع – الجزء الأول ، ترجمة : أحمد زايد وآخرون ، مرجعة : محمد الجوهري ، المجلس الأعلى للثقافة والمشروع القومي للترجمة ، ٢٠٠٠ .
(١٤) جون سكوت : علم الاجتماع – المفاهيم الاساسية ، ترجمة : محمد عثمان ، ط١ ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
(١٥) حسين حريم : السلوك التنظيمي – سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال ، دار الحامد ، عمان ، ٢٠٠٤ .
(١٦) حمد طاهر مسعود ، المدخل الى علم الاجتماع العام ، ط ١ ، جليس الزمان للنشر ، بيروت ، ٢٠١١ .
(١٧) خضر دوملي : دليل النشطاء لتعزيز التماسك الاجتماعي بين النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة ، ط١ ، مطبعة هاولاتي ، السليمانية ، ٢٠١٦ .
(١٨) دومينيك شنابر و كريستيان باشولييه : ما المواطنة ؟ ، ترجمة : سونيا محمود نجا ، ط١ ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٦ .
(١٩) سامية بن عمر وعبيدة صبطي : دور الإعلام الرقمي في تكريس مسألة الاندماج الاجتماعي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد(١٧) ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، ٢٠١٦ .
(٢٠) سيد قطب : العدالة الاجتماعية في الاسلام ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٩٥ .
(٢١) صلاح أحمد هاشم : العدالة والمجتمع المدني – حالة مصر ، قصور الثقافة للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
(٢٢) صمويل فريمان : اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة – جون رولز نموذجاً ، ترجمة : فاضل جتكر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ٢٠١٥ .
(٢٣) عصمت تحسين عبد الكريم : علم الاجتماع المعاصر ، ط١ ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ .
(٢٤) علي ليلة : الأمن القومي العربي في عصر العولمة ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١١ .
(٢٥) علي ليلة : النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع – الكتاب الأول : قضايا التحديث والتنمية المستدامة ، ط ١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ٢٠١٤ .

(٢٦) فجر جودة النعيمي : علم النفس الاجتماعي – دراسة لخفايا الانسان وقوى المجتمع ، ط١ ، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ،٢٠١٦ .

(٢٧) فوشان عبد القادر والعلاوي أحمد : الاندماج الاجتماعي : المفهوم ، الابعاد ، والمؤشرات ، مجلة الرابط العلمي ، العدد(١) المجلد(٤) ، جامعة وهران (أحمد بن بله) ، الجزائر ، ٢٠١٧ .

(٢٨) فيصل محمود غرايبة : المواطنة والمسؤولية الاجتماعية ، ط١ ، مطبعة السفير ، عمان ، ٢٠١٠ .

(٢٩) قيس النوري وعبد المنعم الحسني : النظريات الاجتماعية ، مطبعة جامعة بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، ١٩٨٣ .

(٣٠) كريم محمد حمزة : نظريات علم الاجتماع – مقدمات تعريفية ، ط١ ، دار ومكتبة النصار للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، ٢٠١٥ .

(٣١) مايكل ج. ساندل:الليبرالية وحدود العدالة ، ترجمة : محمد هناد ، ط١ ، المنظمة العربية للترجمة ، لبنان ، ٢٠٠٩ .

(٣٢) محمد بديع عبد السيد : أثر القنوات الفضائية على القيم الأسرية ، دار العربي للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .

(٣٣) محمد سبيلا ونوح الهرموزي : موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الانسانية والفلسفة ، ط١ ، المركز العلمي العربي للدراسات والابحاث الإنسانية ، المغرب ، ٢٠١٧ .

(٣٤) محمد سيد فهمي : التحليل في طريقة العمل مع الجماعات ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٩٨ .

(٣٥) معن خليل العمر : انشطار المصطلح الاجتماعي ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ .

(٣٦) مليحة عوني القصير ، ومعن خليل العمر : المدخل في علم الاجتماع ، مراجعة : خلوف أحمد الجدعان ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨١ .

(٣٧) مها شعيب : دلالات تأثير تهميش التماسك الاجتماعي في المدارس الثانوية في اتجاهات التلامذة السياسية والاجتماعية والمدنية في لبنان ، بحث منشور في مجلة عمران للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٠) المجلد (٣) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ٢٠١٤ .

(٣٨) الموسوعة السياسية : المواطنة ،٢٠٢٠، على الرابط :https://political-encyclopedia.org/dictionary تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٤/٢٢ .

(٣٩) نادية محمود مصطفى ، القيم في الظاهرة الاجتماعية ، اعمال الدورة المنهجية لتفعيل القيم في الدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٠ .

(٤٠) نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، ترجمة : د. محمود عودة وآخرون ، ط٨ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

(٤١) محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٩ .

(42) Encyclopedia 32 Vols , (11) Britannica , Inc , The New Encyclopedia Britannica , 15th ed . (Chicago , IL : The Encyclopedia , 1992) , Vol . 3 .

(43) Jane Jenson : Defining And Measuring Social Cohesion , Commonwealth Secretariat And Unrest , 2010 .